



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الاقتصاد الإيراني بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي

حيدر الخفاجي



الاقتصاد الإيراني بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي

حيدر الخفاجي*

مع اقتراب الذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٧٩، سيواجه الإيرانيون بداية مرحلة اقتصادية جديدة ابتدأت من يوم ٦ آب ٢٠١٨ بدخول العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ، إذ مَدَّ تفعيل الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥ يشير خبراء الاقتصاد، إلى أن الاقتصاد الإيراني حصد فوائد الاتفاق بدرجة كبيرة، على الرغم من عقبات تطبيع العلاقات الإيرانية مع المصارف الغربية. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي، الصادر في آذار الماضي فإن الاقتصاد الإيراني شهد عودة قوية للنمو في أعقاب رفع الحظر الغربي، متوقعاً أن يرتفع بمعدل ٣.٣٧٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.^١

المنهجية

هدفت الدراسة طرح نظرة استشرافية حول مستقبل اقتصاد إيران بعد عودة العقوبات الأمريكية، ومعرفة اتجاه الاقتصاد إلى أزمة جديدة بعد حرمانه من أهم مصادر دخله المتمثلة في عوائد صادرات النفط، ومعرفة ردود فعل الحكومة الإيرانية والخيارات المطروحة لمواجهة الحصار الأمريكي؟ وعلى وفق ما سبق ذكره سوف نقسم الدراسة الحالية للوقوف على مستقبل الاقتصاد الإيراني عبر قراءة المتغيرات السياسية والاقتصادية المختلفة، مع وضع أكثر من سيناريو استشرافي لمستقبل

1- World Investment Report 2017, UNCTAD.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الاقتصاد الإيراني، فضلاً عن الخيارات المطروحة أمام الحكومة الحالية لمواجهة التأثيرات الاقتصادية المرتقبة خلال الشهر - وربما السنوات المقبلة - بعد تطبيق العقوبات الأمريكية.

المقدمة

خلال العقود الأربعة من عمر الثورة الإسلامية في إيران مرّ الاقتصاد الإيراني بأحداث وتطورات متلاحقة، سواء أكانت ناتجة عن أزمات داخلية أو حروب مباشرة ضد الجمهورية الإسلامية في إيران؛ ممّا أسفر عن حصار اقتصادي وعقوبات دولية مختلفة تقل تارة وتزداد تارة أخرى، وصلت إلى أفصاها في العام ٢٠١٢ إبان عهد الرئيس أحمددي نجاد، وكان لتلك التطورات السياسية انعكاس واضح على الاقتصاد الإيراني ومؤشرات التنمية البشرية عبر أربعة عقود من عمر الثورة الإسلامية.

أما حين تسلّم الرئيس حسن روحاني الحكم في عام ٢٠١٣ كانت مؤشرات الأداء الاقتصادي في أسوأ ما يكون بمعدل نمو حقيقي سلبي ومعدل تضخم مرتفع بلغ ٤.٦٪ بحسب الإحصاء الرسمي^٢؛ فكان عام ٢٠١٥ هو العام الذي شهد الاتفاق النووي مع مجموعة ١+٥ الذي عولت عليه حكومة روحاني في إنعاش الاقتصاد الإيراني وتطوير أدائه. ومع تطبيق الاتفاق النووي عادت الصادرات النفطية والاستثمارات الأجنبية، وتحسنت مؤشرات أداء الاقتصاد عموماً منذ عام ٢٠١٦ لما شكله قطاع النفط من أهمية نسبية لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

لكن سرعان ما عادت العقوبات من جديد مع تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم، حيث تبنت الإدارة الأمريكية موقفاً متشدداً تجاه الحكومة الإيرانية، وقرّرت في أيار الماضي ٢٠١٨، الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض حصار اقتصادي غير معهود على إيران، من خلال مرحلتين:

٢- تورم از مرز ٠٤ درصد گذشت/ تورم مواد خوراکی ٧٥ درصد (التضخم تجاوز عتبة ٠.٤٪/ تضخم المواد الغذائية وصل إلى ٧٥٪)، خبرگزاری مهر.

الأولى في ٦ آب ٢٠١٨، وتشمل العقوبات استخدام إيران للدولار الأمريكي دولياً، والثانية في ٤ من تشرين الثاني ٢٠١٨ بفرض عقوبات على مشتري النفط الإيراني، حيث يعد فصلاً جديداً في تاريخ الحكومة الإيرانية منذ الثورة، وتلك الأزمات كانت وما تزال معوقات للتنمية الاقتصادية لإيران على مدار أربعين عاماً مضت.

مستقبل الاقتصاد الإيراني والخيارات المتاحة أمام حكومة روحاني

ترك التجاذبات السياسية تأثيراً واضحاً على الاقتصاد الإيراني والعلاقات الاقتصادية مع العالم؛ إذ ما تزال حكومة بالتردد، وعلى الرغم من رغبة كثير من الدول بعلاقات اقتصادية قوية مع إيران، لكنها ما تزال تحسب للمستقبل وترجح الاكتفاء بالحد الأقل^٣.

وقد ظهرت حالة التردد هذه بنحو جلي لعدة شركات دولية، وأجلت الكثير من هذه الشركات قراراً تجارياً كبيراً خلال السنوات الخمس الماضية. وأرجع ٣٣٪ منها التأجيل إلى مخاوف من إعادة فرض عقوبات ثانوية على إيران، فيما تحدث ٢٩٪ عن مخاطر سياسية صاعدة كانت سبباً لهذا القرار. ويؤكد ٥١٪ من الشركات المستجيبة أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعدم التصديق على الاتفاق النووي كان له أثر سلبي على خطط شركاتهم بشأن الاستثمار والتجارة في إيران. ويشير ٩٤٪ إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقدّم ما يكفي للوفاء بالتزاماتها في المجال الاقتصادي^٤.

إن إعلان الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني دون تغيير بعض من بنودها، يجعل من نجاح طهران في عملية جذب المستثمرين الأجانب أكثر صعوبة من ذي قبل، مع نجاح إدارة روحاني بنحو محدود في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، مقارنة للذي مخطط لها من قبل حكومته.

٣- صحيفة دنيای اقتصاد الإيرانية - دو سناريو از آينده برجام (سيناريوهين في المستقبل الاتفاق النووي)

4- Great Expectations, Delayed Implementation, Bourse & Bazaar, January 2018.

وتشير بيانات مؤسسة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD)، إلى أن إيران جذبت استثمارات اجنبية مباشرة (FDI) تصل إلى ما يقارب ٥٠٪ في عام ٢٠١٧؛ أي إلى ٥ مليارات دولار°. ولكن بعد فرض العقوبات النفطية الآتية من شهر تشرين الثاني ٢٠١٨ وقطع إيران عن النظام المصرفي العالمي (SWIFT)، سوف تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة ٢٧٪ تقريباً، وكان من المقرر أن تستهدف إيران من خلال الخطة الخمسية السادسة لعام (٢٠١٦ - ٢٠٢١) تحقيق استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ١٥ مليار دولار سنوياً، ولكن وضعت الخطة حدّاً أدنى يجب ألا تتراجع عنه قيمة الاستثمارات من هذا النوع، وهي ٣ مليارات دولار سنوياً^٦، وهو مبلغ ضئيل على وفق معايير الأسواق الناشئة.

ويرجع النجاح المحدود لإدارة الرئيس حسن روحاني في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى عدة أسباب منها خاص بطبيعة التشريعات الإيرانية التي لا تبدو ملائمة ومريحة للمستثمرين، وكذلك الصعوبات التي تعاني منها العلاقات المصرفية. وعلى الرغم من إعادة ربط النظام المصرفي الإيراني بنظام (SWIFT) من خلال المصارف الإيرانية بعد رفع نظام العقوبات، تبقى كبرى المصارف من الصف الأول في الغرب غير راغبة في تسهيل التعاملات التي يدخل فيها طرف إيراني؛ إذ تخشى المصارف الكبرى -التي تؤدي دوراً مركزياً في التحويلات المالية الدولية للبنوك من الصف الثاني والثالث (Second & Third-party)- من التعامل مع الطرف الإيراني.

وعلى الرغم من كل هذه المعوقات تواصل إدارة الرئيس روحاني العمل على توسيع شبكة علاقاتها المصرفية مع آسيا وأفريقيا، وعدم الاكتفاء بالبنوك الأوروبية. وتعاون إدارة روحاني، في إحداث إصلاحات مصرفية طالبت بها مجموعة العمل المالي (FATF) التي تتركز على الشفافية، ومكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

5- Tehran Times: UNCTAD -FDI inflows to Iran up nearly 50% in 2017.

6-Iran approves the Sixth Development Plan to boost investment.

وتسعى إيران إلى تطبيق المعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي، فقد خطأت إدارة روحاني في تطبيق توصيات مجموعة العمل وهو ما ساعد في تعطيل فرض إجراءات مضادة ضد النظام المصرفي الإيراني، مع الأخذ بالحسبان أن العقوبات تعاضم تأثيرها في الاقتصاد الإيراني عندما طالت البنوك والنظام المصرفي في السابق. وتعمل الحكومة الإيرانية على معالجة مواضع الخلل في نظامها المصرفي، وفي حال رفع هذا الإشكال فقد يعد ذلك عاملاً محفزاً للمصارف الأوروبية، وغيرها من البنوك الرئيسية في العالم للتعامل مع إيران، وتشكو بعض الشركات الإيرانية في الداخل من رفض الكثير من البنوك العالمية التعامل معهم كونها قد تخضع لإجراءات رسمية أو شروط أو قيود أو عقوبات تنص عليها العقوبات المفروضة.

هل تعول إيران على حكومات حليفة لدعم اقتصادها؟

من الممكن أن تعول إيران على كسب التأييد والدعم الاقتصادي من حكومات حليفة، سواء من دول الجوار كالعراق، أو تركيا، أو روسيا، أو من الحلفاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي، كذلك مشتري النفط الإيراني من آسيا ولاسيما الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، واليابان.

لكن من الناحية العملية نتساءل عن أنواع الدعم الذي يمكن أن يقدمه كل حليف ممن سبق ذكره لدعم الاقتصاد الإيراني في المدة المقبلة؟ ويبقى الجواب رهن السياسات الخاصة لدول الجوار الإقليمي، وقد يكون من المبكر التكهن بهذا الأمر.

التفاوض مجدداً حول بعض بنود الاتفاق النووي

ليست إيران وحدها من ترفض التفاوض حول تفكيك بنود الاتفاق النووي، حيث تشاركها روسيا والصين، لكن أوروبا لديها بعض التعديلات تشمل تشديد التفتيش على المنشآت، وتمديد مدة الاتفاق النووي، مع اقتراح باتفاق مكمل يشمل الأنظمة الصاروخية وبعض الملفات الأمنية

في المنطقة. ويرى الطرف الإيراني أن المساعي الأوروبية غير جادة للحفاظ على مكتسبات إيران من الاتفاق النووي، حيث يرى ظريف وزير خارجية إيران ”إعلان شركات أوروبية كبرى احتمال انسحابها من تعاونها مع إيران لا يتسق مع التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ (الاتفاق النووي)“^٧.

وفي تصريح آخر لظريف قال: إن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة أمام إيران في حال انسحاب أميركا من الاتفاق النووي، هي:

السيناريو الأول: أن تنسحب إيران من الاتفاق النووي أيضاً، وأن تنهي التزامها بمضمون الاتفاق وتستأنف تخصيب اليورانيوم بقوة.

السيناريو الثاني: يستخلص من آلية الخلاف والنزاع في الاتفاق النووي، حيث تسمح لجميع الأطراف تقديم شكوى رسمية في اللجنة التي شُكلت للبت في انتهاك مضمون الاتفاق.

السيناريو الثالث: من المحتمل أن تتخذ إيران القرار بشأن الانسحاب من معاهدة «إن بي تي» (الحد من انتشار الأسلحة النووية)، فهي من الموقعين على هذه المعاهدة^٨.

الخاتمة

يبدو أن تفكيك الاتفاق الاستراتيجية أميركية هدفها إجبار إيران على الدخول من جديد في عملية تفاوضية لتحصيل اتفاق يروق أكثر للحكومة الأميركية، لكن هذا الافتراض لا يبدو مقبولاً للإيرانيين؛ إذ إن الاتفاق الذي يصفه الرئيس الأميركي بـ“الصفقة الأكثر غباءً” يجد -بالحدة نفسها- معارضين كثيراً داخل إيران، بعضهم في مراكز صنع القرار الإيراني؛ لذلك، فإن الحديث عن دخول في عملية تفاوضية جديدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، لن يكون مقبولاً لمراكز صناعة

٧- انصراف شركاتهاى اروپايى از همكارى با ايران با تعهد اروپا به برجام همخوانى ندارد، خبرگزاری ایسنا

٨- ظريف سه سناریوی پیش روی ایران در صورت خروج آمریکا از برجام را تشریح کرد (ظريف: هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة أمام إيران في حال انسحاب أميركا من الاتفاق النووي)

القرار في إيران، ويبدو أنهم ليسوا واثقين من قدرة الأطراف الأوروبية على تجنب التبعات السيئة بعد مرحلة الانسحاب الأميركي من الاتفاق، وكذلك ليس هناك أدنى قبول بأن يدخل الإيرانيون في إعادة تفاوض حول الاتفاق النووي أو بشأن الصواريخ الباليستية.

وفي المقابل سيكوّن تداعيات الانسحاب الأمريكي أزمات سياسية في المنطقة، وستعتمد إيران إلى تقوية علاقاتها مع منافسي واشنطن وفي مقدمتهم روسيا والصين، وستعتمد أيضاً إلى جعل إدارة الولايات المتحدة الأميركية للأزمات في المنطقة أمراً في غاية الصعوبة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح ودور إيران.

المصادر:

1. World Investment Report 2017, UNCTAD, P:224.- http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_en.pdf
2. تورم از مرز ۴۰ درصد گذشت/ تورم مواد خوراکی ۵۷ درصد (التضخم تجاوز عتبة ۴۰٪/ تضخم المواد الغذائية وصل إلى ۵۷ ٪)، خبرگزاری مهر، ۱۲ فروردین ۱۳۹۲ -
<https://www.mehrnews.com/news/2024736/>
3. دو سناریو از آینده برجام (سيناريوهين في المستقبل للاتفاق النووي) صحيفة دنياى اقتصاد الإيرانية. <https://www.donya-e-eqtasad.com/fa/tiny/news-3338186>
4. Great Expectations, Delayed Implementation, Bourse & Bazaar, January 2018. -https://static1.squarespace.com/static/54db7b69e4b00a5e4b11038c/t/5a580a2071c10baff710d91e/1515719208299/B%26B_Special_Report_Iran_Economic_Implementation_MD.pdf
5. Tehran Times: UNCTAD -FDI inflows to Iran up nearly 50% in 2017.- www.tehrantimes.com/news/.../FDI-inflows-to-Iran-up-nearly-50-in-2017-UNCTAD
6. Iran approves the Sixth Development Plan to boost investment.- <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=9a25e9cc-44d0-45fa-9a54-905de434fc66>

۷. انصراف شرکت‌های اروپایی از همکاری با ایران با تعهد اروپا به برجام همخوانی ندارد،

خبرگزاری ایسنا. - <https://www.isna.ir/news/97023016852>

۸. ظریف سه سناریوی پیش‌روی ایران در صورت خروج آمریکا از برجام را تشریح کرد (ظریف:

هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة أمام إيران في حال انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي). -

<http://tn.ai/1707431>